

دراسات نقدية 1 – الأسبوع الرابع

الحماية القانونية للبيانات الشخصية الإلكترونية "دراسة مقارنة"

إعداد الطالب/

علي احمد الشهراني

2025



أولاً: نقد أهداف البحث

تضمنت الدراسة أهدافاً متعددة يمكن استخلاصها من المقدمة والفصول الأولى، ومن أبرزها:

1. تحديد الإطار المفاهيمي للبيانات الشخصية الإلكترونية والحق في الخصوصية.
2. تحليل الطبيعة القانونية للبيانات الشخصية، وتحديد الضوابط المرتبطة بجمعها ومعالجتها.
3. رصد المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها البيانات الشخصية في البيئة الرقمية.
4. تسليط الضوء على الجهود التشريعية الوطنية والدولية في مجال حماية البيانات الشخصية، مع التركيز على اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR).
5. عرض التجارب المقارنة، ولا سيما في مصر والدول الأوروبية، لاستخلاص نقاط القوة والضعف في هذه التشريعات.

أولاً: نقد أهداف البحث

وعند تحليل هذه الأهداف من منظور نقدي، يتضح ما يلي:

- شمول الأهداف من حيث الطرح الموضوعي؛ حيث سعى الباحث إلى تغطية الجوانب القانونية والتقنية والتنظيمية المرتبطة بحماية البيانات الشخصية، وهو أمر يُحسب له من ناحية شمول النظرة.
- غياب الصياغة العلمية الدقيقة؛ فالأهداف لم ترد بصيغة محددة وواضحة ضمن فصل مستقل، كما جرت العادة في الأبحاث القانونية المحكمة. فقد تم التطرق إليها ضمناً داخل المقدمة دون استخدام تعبيرات علمية دقيقة مثل: "يهدف هذا البحث إلى..." أو "يُرجى من هذه الدراسة أن..."، مما يؤثر على تماسك التصميم البحثي.
- غياب البعد التطبيقي والاقتراحي؛ كان من المتوقع أن تتضمن الأهداف عنصراً تطبيقياً، كاقترح مشروع قانون أو تحليل حالة قانونية واقعية، ولكن الأهداف بقيت في إطار وصفي نظري، لا يتجاوز التحليل النصي للقوانين.

ثانياً: جوانب القوة في الدراسة

1. ثراء الخلفية النظرية والمرجعية

تميزت الدراسة بالعرض الوافي لمفاهيم البيانات الشخصية، خصوصاً من خلال تحليل:

- مفهوم الخصوصية من منظور قانوني واجتماعي.
 - خصائص البيانات ذات الطابع الشخصي.
 - المعالجة الإلكترونية للبيانات وآليات التحكم فيها.
 - وقد اعتمد الباحث على عدد من المراجع القانونية، والدساتير الوطنية، والمواثيق الدولية مثل:
 - الاتفاقية الأوروبية لحماية البيانات الشخصية.
 - اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR).
 - التشريعات المصرية ذات الصلة (مثل القانون رقم 151 لسنة 2020).
- هذا التنوع في المصادر يُعطي البحث عمقاً علمياً ومرجعية قوية.

ثانياً: جوانب القوة في الدراسة

2. التوجه المقارن والمنهجي

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، حيث تم تناول التشريعات المصرية إلى جانب التشريعات الأوروبية، خاصة تجربة الاتحاد الأوروبي في إطار الـGDPR، ومقارنتها بالتجربة المصرية والعربية. هذا الأسلوب يعزز من القيمة العلمية للبحث، إذ يتيح للقارئ المقارنة بين أنظمة قانونية مختلفة من حيث المبادئ، والآليات، والعقوبات.

3. الاهتمام بالحق في الخصوصية كمفهوم محوري

خصصت الدراسة فصلاً مستقلة لمناقشة الحق في الخصوصية باعتباره أساساً دستورياً وأخلاقياً لحماية البيانات. وقد ناقش الباحث الخصوصية في ضوء التحولات الرقمية الحديثة، وما يتطلبه ذلك من تطوير في الأطر القانونية لحماية الحقوق الرقمية للمواطنين.

ثانياً: جوانب القوة في الدراسة

4. استخدام تشريعات حديثة ومعاصرة

أبرز ما يُحسب للباحث هو إدراجه لتشريعات حديثة نسبياً، مثل:

- قانون حماية البيانات المصري (2020)
 - التشريعات الأوروبية ما بعد 2016
 - نماذج الحماية في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة
- هذا يدل على حداثة الطرح وإطلاع الباحث على المستجدات التشريعية

ثالثاً: جوانب الضعف في الدراسة

- رغم الطرح الموسع لموضوع الحماية القانونية، فإن الصياغة المنهجية لم تكن محكمة. إذ لم يتم عرض الأهداف، الإشكالية، أو الفرضيات بشكل دقيق ومنهجي كما هو معتاد في الدراسات القانونية الرصينة. كذلك، لم توضح الدراسة حدودها (الزمانية – المكانية – الموضوعية) بشكل صريح.
- اقتصر الباحث على التحليل النظري للنصوص القانونية دون أن يدعمها بدراسات حالة أو تقارير دولية أو استبيانات أو مقابلات مع مختصين، رغم أن المجال يسمح بذلك. غياب هذا الجانب أضعف قدرة الدراسة على تقديم حلول عملية أو رصد فعلي لثغرات الحماية على أرض الواقع.
- مع أن الدراسة حملت عنوان "دراسة مقارنة"، إلا أن المقارنة بقيت في مستوى عرض النصوص دون تحليل نقدي للفروق الجوهرية، كفعالية العقوبات، أو مدى استقلالية هيئات الحماية، أو كفاءة الأنظمة القضائية في إنفاذ الحماية.

ثالثًا: جوانب الضعف في الدراسة

- لوحظ في بعض الفصول تكرارًا لبعض المفاهيم، خصوصًا في الأبواب المتعلقة بمفهوم الخصوصية، والطبيعة القانونية للبيانات، مما كان بالإمكان اختصاره أو دمجها دون تكرار مقل.
- انتهت الدراسة دون تقديم خاتمة تحليلية متماسكة تربط بين فصولها وتعيد طرح الإشكالية الرئيسية في ضوء ما توصل إليه البحث. كما أن التوصيات كانت ضعيفة الصياغة، ولم تتضمن مقترحات تشريعية محددة أو رؤية استراتيجية لحماية البيانات في البيئة الرقمية.

الخاتمة

تُعد هذه الدراسة جهدًا بحثيًا جيدًا على مستوى جمع المادة القانونية واستعراض التجارب الدولية. وقد وُفق الباحث في تسليط الضوء على عدد من القضايا الجوهرية المرتبطة بحماية البيانات، لا سيما في ظل الطفرة التكنولوجية المعاصرة.

لكن يظل البحث بحاجة إلى تعزيز منهجي من حيث:

- صياغة الأهداف والإشكالية والفرضيات بشكل علمي.
- تقديم تحليل نقدي حقيقي للتشريعات المقارنة.
- دمج أدوات تطبيقية أو ميدانية تدعم الجانب النظري.
- صياغة خاتمة وتوصيات واضحة تخدم صناع القرار والمشرعين.

المرجع

سويلم, خ. س. (2022). الحماية القانونية للبيانات الشخصية
الإلكترونية "دراسة مقارنة".
Retrieved from https://jlaw.journals.ekb.eg/article_269929.html



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

